المساواة الإقتصادية

بين الجنسين
وتمكين المرأة بالمنطقة العربية

مقدمة

تعد المساواة الإقتصادية بين الجنسين واحدة من الركائز الأساسية لتطبيق مفهوم المواطنة، إذ يشير مفهوم المواطنة إلى مجموعة من الحقوق والمسؤوليات للأفراد، وهو مفهوم في أبسط معانيه يعني المساواة للجميع، ولكن الأدوار الاجتماعية التقليدية للمرأة قللت من فرصها الاقتصادية مقارنة بالرجل وهو ما أدى إلى الفقر والتهميش السياسي.

هناك حاجة إلى إعادة النظر في دور المرأة الاقتصادي من أجل تحقيق المواطنة بتطبيق استراتيجيات للتمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمرأة، وذلك من خلال تنمية قدرات المرأة لتوسيع خيارات العمل وزيادة مشاركتها في قوة العمل وتحقيق تكافؤ الفرص في توظيف النساء في كافة القطاعات بما في ذلك القطاع الخاص وريادة الأعمال، فضلاً عن تقلد المناصب الرئيسية في الهيئات العامة والشركات من خلال تهيئة الفرص لمشاركة اجتماعية أكبر. بناء على ما سبق، سيتناول هذا المقال أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة، وكيف يمكن زيادة دورها للمشاركة بفعالية في المجتمع، مع مراعاة أن المرأة وخاصة المعيلة، من بين الفئات الأكثر هشاشة والأكثر عرضة للمخاطر السياسية والاقتصادية.

أولاً: – المواطنة والحقوق الاقتصادية للمرأة.

يمكن هنا الإشارة، إلى تعريف أكثر تفصيلاً للمواطنة، ويعني «تمكين المواطنين من الحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في إطار عمليتي الإنتاج وتوزيع الموارد بالإضافة إلى المشاركة في صنع القرار وتولي جميع المناصب دون تمييز والمساواة أمام القانون»، أي هو ما يُمكن اختصاره في عملية الاندماج الوطني في بناء الدولة الوطنية الحديثة. وتقوم المواطنة على مفهومي المساواة في الحقوق والواجبات، والمشاركة الفاعلة في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية [1] .

(١) النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في دول عربية مختارة: دراسة حالة جمهورية مصر العربية، تاريخ النشر ٢٠٠٥، تاريخ الدخول ٥ أغسطس ٢٠٢٢، متاح على https://shorturl.at/sJT17

COMMON INTEREST Solutions

تعني المواطنة منح الناس حق من الحقوق من حقيقة كونهم جزء من المجتمع وبغض النظر عن الإنجازات الفردية والموارد النقدية للوصول إلى مستويات معينة من الرعاية الاجتماعية، ويجب أن تكون المواطنة شاملة، أي تشمل مصالح واحتياجات جميع المواطنين وتأكيد حقوق النساء والرجال في المساواة في المعاملة ويتم إثبات ذلك في الدساتير والقوانين. ويتجاوز مفهوم المواطنة العلاقة بين المواطن والدولة ويمتد إلى مجموعة من المؤسسات الاجتماعية الأخرى مثل الأسرة والنظم التقليدية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الاقتصادية. (٢)

المواطنة ومبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين، تبرز أهمية مبدأ تكافؤ الفرص من العلاقة بين مفهوم المواطنة والمساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات، وتأثير عدم المساواة على النمو الاقتصادي لا سيما عدم المساواة في التعليم والتوظيف. حيث أن عدم المساواة في التعليم، على سبيل المثال تؤدي إلى استبعاد الفتيات المؤهلات من المسار التعليمي وبالتالي عدم الاستفادة من كفاءتهن ومنح الفرص للفتيان ولو بكفاءة أقل، وهو ما يؤدي إلى تقليل متوسط رأس المال البشري وتراجع أداء النشاط الاقتصادي، فضلاً عن أن المساواة بين الجنسين تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال أن توظيف المرأة يعني وجود دخل إضافي وبالتالي مدخرات أعلى واستثمارات وإنتاجية أكثر بالإضافة إلى الاستخدام الأفضل للائتمان. (٣)

كما تبرز مشكلة عدم المساواة في الأجر في القطاع الخاص للمرأة وتخطي البعض في الترقيات للمناصب الأعلى بغض النظر عن الكفاءة فضلاً عن المشكلات المرتبطة بالتنشئة الاجتماعية والتمييز النوعي خاصة في المناطق الريفية والعشوائية التي تتسم بفقر الخدمات الاجتماعية. علاوة على ذلك، فإن العمل غير المأجور في رعاية الأطفال يجعل المرأة تنفق عدداً من الساعات يزيد بنحو خمس مرات عما ينفقه الرجل في أعمال الرعاية غير المأجورة.

ثانياً: – الجهود المبذولة من أجل تمكين المرأة.

يبلغ معدل مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ١٨,٤٪ وهو الأدنى في العالم مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ ٤٨٪. وعلى النقيض من ذلك، تتجاوز معدلات مشاركة الرجل في القوى العاملة ٧٧٪ وهي أعلى من المتوسط العالمي البالغ ٧٥٪. كما تبلغ نسبة بطالة المرأة في الدول العربية ١٥,٦٪، وهي ثلاثة أضعاف المعدل العالمي. (٤)

---

(2) Sum, B. (1987). The Scandinavian welfare states-towards sexual equality or a new kind of male domination?. Acta Sociologica, 30(3-4), 255-270 at: https://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/16527/1/S1000328_en.pdf

(3) AUGUSTO LOPEZ-CLAROS, Equality of opportunity as an engine of prosperity, JULY 29, 2015, World Bank Bloge, at: https://blogs.worldbank.org/developmenttalk/equality-opportunity-engine-prosperity

(٤) منظمة العمل الدولية، المساواة بين الجنسين في الدول العربية، متاح على https://www.ilo.org/beirut/areasofwork/equality-discrimination/WCMS_733256/lang--ar/index.htm

COMMON INTEREST Solutions

يتضمن تكافؤ الفرص مفهوم التمكين السياسي للمرأة، ووفقاً لدستور ٢٠١٤ فقد بلغت نسبة المرأة في المجالس المحلية نحو ٢٥٪، كما تضمنت التعديلات الدستورية لعام ٢٠١٩ تعديل المادة ١٠٢ بشأن تخصيص ٢٥٪ من مقاعد البرلمان للمرأة. فضلاً عن تعزيز مفهوم التمكين الاقتصادي والذي تضمن تجريم الحرمان من الميراث، وإصدار قراراً بتمثيل المرأة في مجالس إدارات الشركات المالية غير المصرفية.

ورغم ما تقوم به مصر من استحقاقات، إلا أن هناك تواضع في نسبة المشتغلات من النساء في وق اعمل، فقد بلغت نسبة الإناث نحو ١٥,٥٪ من قوة العمل في عام ٢٠٢١، في حين بلغت نسبة الذكور محو ٨٤,٥٪. كما تراجعت مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، وذلك وفقا للبيانات الحديثة الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، حيث وصلت لنحو ١٥,٢٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢٢، مقارنة بنحو ١٥,٩٪ في الربع الرابع من عام ٢٠٢١.

شكل رقم (١)

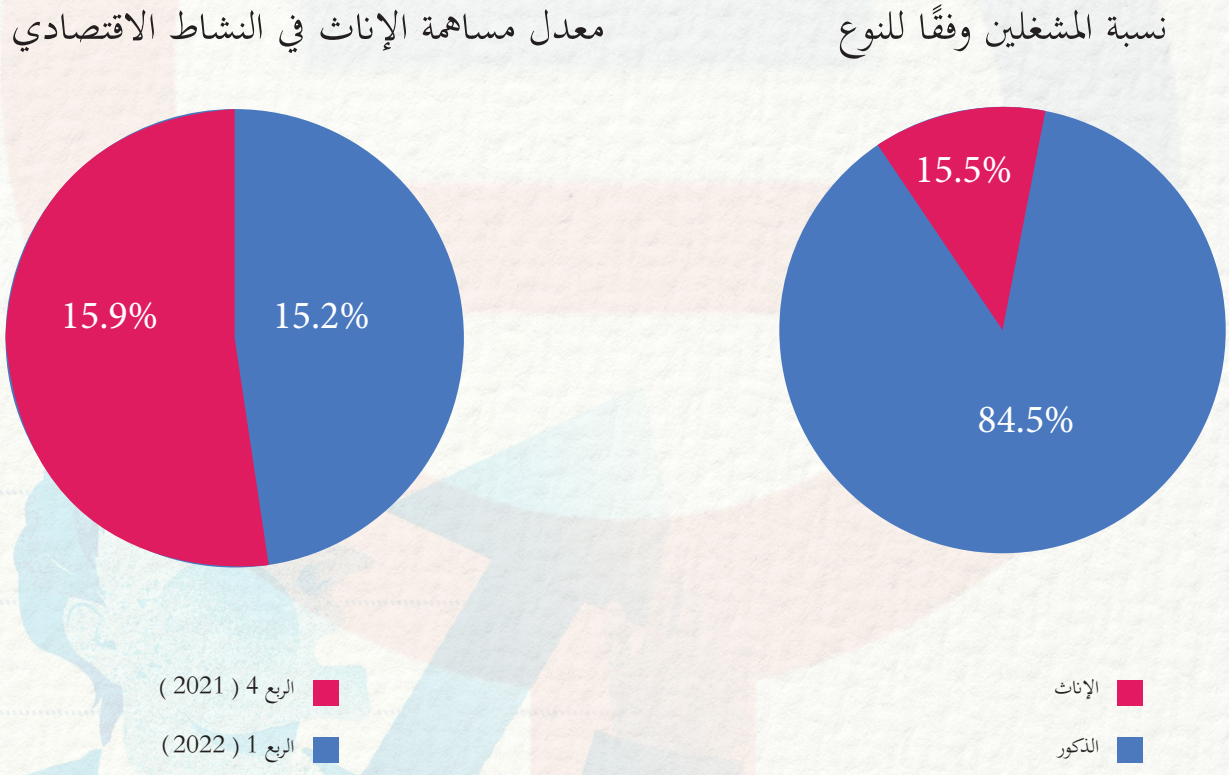

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ونشرة القوى العاملة.

COMMON INTEREST Solutions

فيما يتعلق بتواجد النساء في المناصب الإدارية متدنٍ في المنطقة العربية، حيث إن ١١٪ فقط منهن يشغلن مناصب إدارية مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ ٢٧,١٪ (٥)، أما عن الوضع في مصر فقد ارتفعت مكانة المرأة في مواقع صنع القرار، حيث احتلت نسبة ٢٨٪ من مقاعد البرلمان، و١٤٪ نسبة تمثيل النساء في مجلس الشيوخ، ٤٤٪ المجلس القومي لحقوق الإنسان، وبنسبة ٣١٪ نائبات المحافظ.(٦)

ثالثاً: – الشراكة المصرية الأوروبية من أجل تمكين المرأة.

وقعت مصر مع الجانب الأوروبي «برنامج الاتحاد الأوروبي للحقوق والمساواة والمواطنة»، ويهدف برنامج الحقوق والمساواة والمواطنة (REC) إلى المساهمة في زيادة تطوير مجالات يتم فيها تعزيز المساواة وحقوق الأشخاص، على النحو المنصوص عليه في معاهدات الاتحاد الأوروبي وميثاق الحقوق الأساسية والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، والتي نفذت بشكل فعال. وتشمل أهدافها المحددة تعزيز عدم التمييز، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والمساواة بين المرأة والرجل، وحقوق الطفل.

وقد تم تخصيص ميزانية قدرها ٦٢ مليون يورو في عام ٢٠١٨، حيث مول برنامج REC الإجراءات التي طورتها السلطات العامة والجامعات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى وتتكون الإجراءات من: التعلم المتبادل وتبادل الممارسات الجيدة، وحملات إعلامية توعوية وأنشطة التدريب، والأنشطة التحليلية والدراسات والبحوث والمسوحات والتقييمات.(٧)

رابعاً: – مبادرات وشراكات مصر لتعزيز دور المرأة الاقتصادي والسياسي.

تضمّن الدستور المصري ٢٠١٤ ما يقرب من ٢٠ مادة للمواطنة والمساواة بين المواطنين وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على وضع المرأة، فعلى سبيل المثال نصت المادة ١١ على أن تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقاً لأحكام الدستور، كما تلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال

---

(٥) المرجع السابق

(٦) المجلس القومي للمرأة، تمكين المرأة في مصر ٢٠١٤- مايو ٢٠٢١، متاح على
http://ncw.gov.eg/Images/PdfRelease/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%94%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D9%A8%20%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA%20(1-72022513120937.pdf

(7) Rights, E. (2015). Citizenship Programme 2014–2020. European Commision, 28(4). at https://ec.europa.eu/justice/grants1/programmes-2014-2020/rec/index_en.htm

COMMON INTEREST Solutions

العنف، وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل، فضلاً عن أن الدولة تعمل على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً في المجالس النيابية وحقها في تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا.

كما تضمّنت جهود الدولة ممثلة في المجلس القومي للمرأة تخصيص ما يقرب من ٢,٩ مليار جنيه مخصصات للمرأة في خطة تنمية الأسرة، كما بلغ نحو ٧٥٪ من السيدات المستفيدات من برامج الدعم النقدي المشروط (تكافل وكرامة)، وفي إطار الشمول المالي والادخار والاقراض، فقد تم إطلاق أول تطبيق على مستوى مصر (تحويشة) للادخار لمجموعات من السيدات وربطها بالنظم المصرفية لتسهيل الوصول للسيدات في القرى المختلفة.

علاوة على ذلك هناك مبادرة مواطنة المرأة؛ وهي أحد المبادرات التي تقدم من خلالها هيئة الأمم المتحدة الدعم في مصر من أجل التمكين السياسي للمرأة المصرية، ويتم تنفيذ هذه المبادرة بالشراكة مع المجلس القومي للمرأة NCW، وتواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر تقديم الدعم الفني لمبادرة مواطنة المرأة منذ عام ٢٠١١، والتي تهدف إلى إصدار بطاقات الهوية الوطنية للمرأة لتمكينها من الوصول إلى الخدمات المالية وغير المالية، وكذلك ممارسة حقوقها السياسية والاجتماعية. لدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠، لعبت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر دورًا مهمًا في تقديم المساعدة الفنية وضمان الجودة وتوثيق العمليات وقصص النجاح لمبادرة مواطنة المرأة (WCI)، والتي بموجبها تم إنشاء شراكات إستراتيجية مع المؤسسات الحكومية وفروعها المحلية، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني المحلية. يعتبر البرنامج من أكثر برامج التنمية المعترف بها سياسيًا والمملوكة وطنياً في مصر نظرًا لإسهاماته الرئيسية في النهوض بالمرأة على المستويين السياسي والاجتماعي والاقتصادي.[٨]

تماشياً مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs)، واستراتيجية التنمية المستدامة في مصر (SDS)، الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠، يستجيب البرنامج للهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات." لأنه يتيح للمرأة الوصول إلى التمتع بحقوقها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وهي خطوة لضمان حمايتها من جميع أشكال العنف.

---

(8) UN Women Egypt, The citizenship initiative, at https://egypt.unwomen.org/en/what-we-do/leadership-and-political-participation/the-citizenship-initiative

COMMON INTEREST Solutions

تتناول WCI أيضًا الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة "تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة لتحقيق التنمية المستدامة، وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات" نظرًا لأن توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، هدف لتحقيقه بحلول عام ٢٠٣٠. [٩]

خامساً: – نحو تبني سياسات أكثر مرونة لتعزيز المواطنة وتمكين المرأة اقتصادياً.

تتبني مصر نهجاً واضحاً من أجل تمكين المرأة المصرية في كافة المجالات بنص الدستور المصري لعام ٢٠١٤، إلا أن ذلك لم يؤت ثماره بعد، فمازالت المرأة المصرية تعاني من انتقاص حقوقهم سواء في العمل أو في الميراث أو غيره، أي أن هناك إطار عام للعمل من أجل تمكين المرأة بالتعاون مع المؤسسات الدولية، ولكن هنالك تعقيدات اجتماعية كبيرة تقتنص من حقوقها بجانب الموروثات الشعبية وما تتعرض له النساء الريفيات من ظلم اجتماعي وانتشار زواج القاصرات حتى في ظل وجود تشريعات تمنع ذلك. وتوصي هذه الورقة بالمقترحات التالية التي من شأنها أن تعزز من التمكين الاقتصادي للمرأة.

– رغم وجود إطار عمل عام وكذلك قوانين وتشريعات لتعزيز مكانة ودور المرأة، إلا أن الأمر يتطلب إنفاذ القانون، وخاصة في قضايا الميراث، على سبيل المثال، لا تملك المرأة في مصر سوى ٥٪ فقط من الملكية الخاصة للأراضي الزراعية، علاوة على زواج القصر. مع ضرورة إدراج مراعاة النوع الاجتماعي في سياسات وفرص العمل وتنمية المهارات، ومراجعة القوانين وتعديلها لتعزيز المساواة بين الجنسين في مكان العمل

– بناء القدرات والتوسع في تعليم الفتيات، لزيادة فرص الحصول على وظائف لائقة، مما يساهم في زيادة الناتج القومي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للجميع، مع مراعاة رفع قدرات النساء والفتيات وتلبية احتياجات وخبرات المرأة من أجل زيادة فرصهن في سوق العمل. علاوة على تعزيز التوفير الرسمي وغير الرسمي للتعليم والتدريب الفني والمهني، وضمان أن يراعي تصميم هذه البرامج وتنفيذها النوع الاجتماعي.

– ممارسات المساواة بين الجنسين في مكان العمل في القطاعين العام والخاص لتصميم سياسات وممارسات تعزز المساواة بين الجنسين في مكان العمل مثل حماية الأمومة، وتوفير رعاية لأطفال الآباء والأمهات، وآليات لمنع المضايقات في مكان العمل والتصدي لها، وسياسات الإجازات، وترتيبات العمل التي تدعم العمال ذوي المسؤوليات الأسرية، حيث تعمل منظمة العمل الدولية

(9) UN women Egypt, Achievements Report 2018, at https://egypt.unwomen.org/en/digital-library/publications/2019/8/achievements-report-2018

COMMON INTEREST Solutions

مع نقابات العمال لزيادة العضوية والنهوض بالمرأة بتنفيذ أعمال بناء القدرات والتوعية بشأن المساواة بين الجنسين في مكان العمل وحقوق المرأة في العمل. [١٠]

ختاماً؛ إن تغير الأنظمة العالمية يتطلب تطبيق مبادئ المساواة والمواطنة ورفع نسبة مشاركة المرأة وأن تكون المشاركة فعّالة، بالإضافة إلى الحاجة إلى توجيه السياسات نحو التوفيق بين العمل والحياة الأسرية، وأن تعزز الدول والمجتمع بشكل عام المبادرات الخاصة بالمرأة للتغلب على العقبات التي تحول دون تنقل أكبر وآفاق وظيفية أفضل دون تمييز، وبالتالي الحصول على المواطنة الكاملة.

(١٠) منظمة العمل الدولية المساواة بين الجنسين في الدول العربية، مرجع سبق ذكره

COMMON INTEREST Solutions